الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

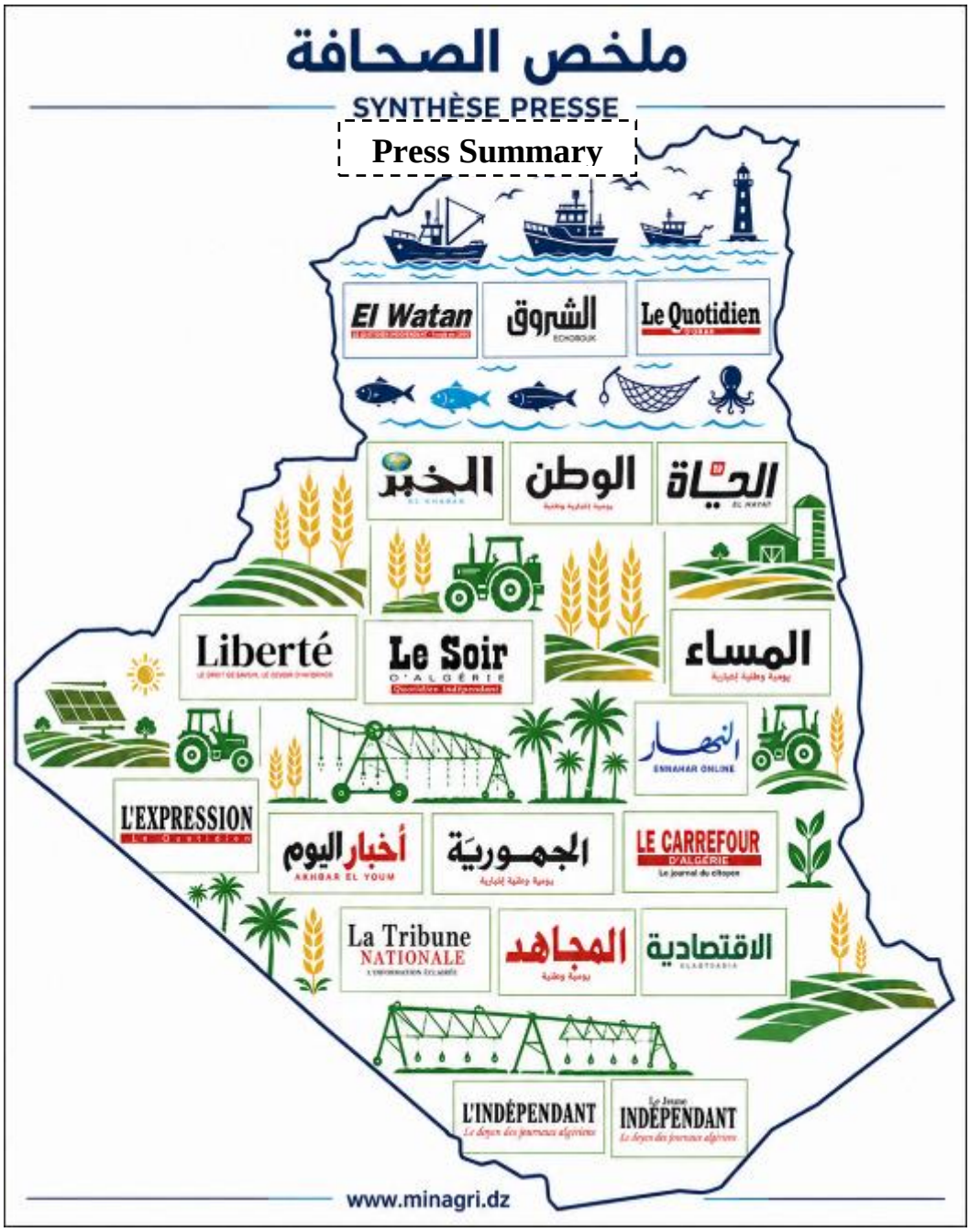

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 09

عناية

توزيع 122 رأس غنم على المتضررين من الحرائق

وزّعت المصالح الفلاحية لولاية صنابة، خلال الأسبوع الماضي بالتنسيق مع السلطات المحلية والولائية، 122 رأس من الأغنام الفائدة 17 فلاحا ومربيا ممن تعرضوا لخسائر في ثروتهم الحيوانية، جراء حرائق الغابات التي سجلت على مستوى المنطقة خلال شهري جويلية وأوت الماضيين.

وتأتي هذه الخطوة الميدانية تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية، الداعية إلى التكفل الشامل والسريع بكافة المتضررين من الكوارث الطبيعية، وتجسيدا للمخطط الاستعجالي الذي أقرته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، تحت توجيهات الوزير السعيد سعيود، لإعادة الحياة إلى المناطق المتضررة، وتوفير كافة الإمكانيات المادية للنهوض بالنشاط الفلاحي مجددا.

وقد استهدفت عملية التوزيع في شطرها الأول، المتضررين المقيمين عبر ثلاث بلديات رئيسية، تضررت، بشكل مباشر، من ألسنة النيران، وهي بلديات صنابة، وسرايدي، والعلمة.

وتندرج هذه المبادرة ضمن استراتيجية التعويض المباشر التي اعتمدتها الدولة، والتي تهدف إلى الرفع من معنويات الفلاحين والمربين في الأرياف والمناطق الجبلية، ومساعدتهم على تجاوز مثل هذه الأضرار. كما تم مرافقتهم من الناحية النفسية بعد أن أصاب الكثير من المربين الخوف والتوتر بسبب الحرائق، لا سيما أن الثروة الحيوانية تشكل مصدر رزقهم الأساسي، وركيزة محورية في دعم الاقتصاد الفلاحي المحلي بالولاية.

ومن أجل ضمان نجاح العملية وسيرها في ظروف تنظيمية محكمة، سخّرت المصالح الفلاحية لولاية صنابة، فرقا بيطرية وتقنية جابت نقاط التوزيع ميدانيا.

وقامت هذه اللجان الفنية بالمعاينة الشاملة لكافة رؤوس الأغنام قبل تسليمها لأصحابها، للتأكد التام من خلوّها من الأمراض، ومطابقتها الدقيقة لكافة الشروط الصحية والبيطرية المعمول بها قانونا، حرصا على سلامة الماشية، وحماية للثروة الحيوانية المحلية من أي مخاطر أخرى.

وقد تركت هذه المبادرة الميدانية انطباعا جيدا لدى المستفيدين، حيث عبّر المربون عن ارتياحهم الكبير لاستجابة الدولة معهم، معتبرين أن استلامهم هذه الماشية سيعيد النشاط لمستثمراتهم الفلاحية بعد الخسائر الفادحة التي لحقت بهم.

وتؤكد المصالح الولائية بعنابة استمرارها في متابعة باقي الملفات المتبقية بالتنسيق مع مختلف المصالح المعنية، حتى يتم تعويض جميع المتضررين، ومرافقتهم ميدانيا لإعادة بعث نشاطهم، كجزء من التزام الدولة المستمر بحماية الفلاح، وتوفير له ظروف تساعده على توسيع مستثمراته الخاصة بتربية الأغنام.

سميرة عوام

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 10

حضرها المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية

تثبيت الشباب حاملي المشاريع بمحيط تيوت في النعامة

● أشرف، نهاية الأسبوع، المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، رفقة مدير المصالح الفلاحية بالنعامة "بوجمعة شروين" على عملية تثبيت الشباب حاملي المشاريع بالمحيط الفلاحي المخصص للعملية ببلدية تيوت غربي النعامة، في حضور الأمين العام للبلدية ونائب رئيس المجلس الشعبي البلدي والشباب حاملي المشاريع المستفيدين وكذا الخبراء العقاريين.

جاء ذلك طبقا لتوجيهات السلطات العليا في البلاد وتعليمات السلطات الولائية بالنعامة، التي تهدف إلى مرافقة وتشجيع الشباب حاملي المشاريع الفلاحية المستفيدين من عقار فلاحي ضمن المنصة الرقمية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية لولاية النعامة، الحقيبة العقارية الحادية عشر.

فبعد انتقاء المترشحين من طرف اللجنة التقنية المذكورة، تم مباشرة إنجاز العمليات الهيكلية من طرف المصالح الفلاحية، المتمثلة في فتح المسالك الفلاحية وإنجاز الآبار في انتظار استكمال عملية الربط بالكهرباء وتجهيز الآبار.

وبالمناسبة أكد مدير المصالح الفلاحية أن العملية ستبقى متواصلة لتمكين الشباب حاملي المشاريع من تجسيد مشاريعهم بمرافقة مستمرة لتذليل كافة الصعوبات والحواجز، في إطار سياسة تنموية وطنية ذات أبعاد اقتصادية.

وعلى هامش تواجده بالولاية، وفي سياق مرافقة المستثمرين ومتابعة مدى تجسيد المشاريع الفلاحية بالولاية ومعاينة الجهود المبذولة، قام مدير الديوان الوطني للأراضي الفلاحية رفقة مدير المصالح الفلاحية بزيارة ميدانية لمستثمرة فلاحية ببلدية النعامة للوقوف على مدى تقدم تجسيد المشروع ومرافقة المستثمر في مختلف مراحل استثماره.

وقد شكلت هذه التجربة خطوة أولى للمستثمر في مجال غراسة البطاطا وإنتاج البذور من صنف "جي أو"، باعتبارها تجربة فلاحية واعدة تساهم في تنويع الإنتاج وتطوير شعبة البطاطا بولاية النعامة.

وأكدت الزيارة على أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف المصالح والفاعلين في القطاع الفلاحي، بما يضمن مرافقة المستثمرين ميدانياً وتحويل المشاريع المسندة إلى مشاريع فلاحية منتجة وفعالة، بما يخدم التنمية الفلاحية المحلية ويعزز الاستثمار المنتج بولاية النعامة.

ق. خريص

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

السبت 19 سبتمبر 2026 16:30

توقرت

إطلاق مسابقتي "أحسن حقل كينوا" و "الكينوا في مطبخي" لعام 2026

توقرت - تستعد ولاية توقرت لإطلاق تجربة فلاحية نموذجية مع بداية موسم زراعة منتوج الكينوا, حيث أعلنت الغرفة الفلاحية للولاية عن تنظيم "مسابقة أحسن حقل كينوا – طبعة 2026" و"الكينوا في مطبخي", حسبما علم اليوم السبت من هذه الهيئة.

وتأتي هذه المبادرة في إطار دعم وتثمين الزراعات الإستراتيجية والمقاومة للظروف المناخية الجافة, إلى جانب تشجيع الفلاحين والشباب والمرأة الريفية على توسيع هذه الزراعة وتطويرها بالمنطقة.

ومن أجل بدء هذه الحركية وتعبئة كافة الفاعلين المحليين المعنيين, نظم المعهد الوطني للبحث الزراعي بتوقرت يوم 5 سبتمبر الجاري, بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية للولاية وجمعية "بوادر الخير" الاجتماعية والإنسانية, يوما إعلاميا وتحسيسيا ببلدية النزلة.

واستهدفت الفعالية التعريف بهذه الزراعة الناشئة واستكشاف أفاق إدماجها في النظام الغذائي بالمنطقة من خلال تعبئة الفلاحين والمرأة الريفية وكل المهتمين بتطوير هذه الشعبة المستقبلية.

وتتميز هذه المسابقات بتنسيق مؤسساتي وعلمي وجمعياتي واسع يعكس جدية المسعى ورغبته في إحداث أثر تنموي حقيقي, حسبما علم لدى حليمة خالد, مديرة المحطة التابعة المعهد الوطني للبحث الزراعي بالأغفيان, الواقعة بولاية المغير.

وتشكل هذه المبادرة, حسب ذات المسؤولة, ثمرة تجارب متواصلة لسنوات عدة عبر منطقة وادي ريغ تتشارك في تنظيمها وتأطيرها مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة, على رأسها الغرفة الفلاحية ومديرية المصالح الفلاحية لولاية توقرت, المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية, جامعة "قاصدي مرباح" لورقلة, المعهد الوطني للبحث الزراعي بتوقرت, والمعهد التكنولوجي المتخصص للتكوين في الفلاحة الواحية بسيدي مهدي (توقرت) فضلا عن جمعية "بوادر الخير" الاجتماعية والإنسانية.

ويتيح هذا التنسيق مرافقة تقنية وعلمية دقيقة للمشاركين, مما يضمن تقييم التجارب الحقلية وفق أسس أكاديمية وتطبيقية, حيث تم ضبط معايير تقييم تتوخى البحث عن نموذج إنتاجي مستدام يتجاوز المنطق التقليدي القائم على حجم الإنتاج المادي فقط, بتسليط الضوء على إدارة المحصول وكفاءة التعامل مع البيئة الصحراوية.

وتستند شبكة التقييم إلى مجموعة من المؤشرات الفنية والإيكولوجية منها كفاءة إدارة الموارد كترشيد استعمال مياه الري, واحترام المسار التقني المناسب للبيئة الصحراوية, والنظافة العامة للحقل, وكذا جودة المحصول والمردود من حيث استقرار الإنتاج وتكيفه مع الإمكانات المتاحة لكل حقل, إضافة إلى قابليته للتسويق والتثمين الاقتصادي.

كما تركز المسابقة على معايير الابتكار والأثر الاجتماعي وحسن استغلال الإمكانات المحلية, وإبراز دور المرأة الريفية والشباب بالأخص, بالإضافة إلى توثيق التجربة لتسهيل إمكانية نقلها وتعميمها على باقي فلاحي المنطقة.

-- تكيف هذه الزراعة مع البيئة الصحراوية--

منذ إدخال زراعة الكينوا في الجزائر, ونجاح التجارب المقامة في المناطق الصحراوية للبلاد على وجه الخصوص, حيث رصدت التجارب عوامل مناخية ممتازة لهذه الزراعة, أضحى الهدف المرجو هو تعميم التقنيات الأكثر نجاعة في تسيير الموارد وترشيد استعمال مياه السقي, وكذا احترام المسار التقني الخاص بالمناطق الجافة والقاحلة.

وعرفت التجربة اهتماما بالغا لدى المرأة الريفية بالأخص, حيث اجتمعت الفلاحات ضمن جمعية ترأسها مكية باللاحمو التي حولت زراعة الكينوا إلى فرصة تجارية وغذائية خاصة لمرضى السيلياك, حيث دمجت الابتكار والأثر الاجتماعي مع الربح الاقتصادي.

وتشكل هذه المسابقات محطة أولى تفتح باب المشاركة أمام فلاحي وفلاحات منطقة توقرت, على أن تمتد في مراحل قادمة لتشمل منطقة وادي ريغ بشكل أوسع.

وتدعو الغرفة الفلاحية لولاية توقرت كافة الراغبين في خوض هذه المنافسة إلى التقدم للتسجيل بمقر الغرفة, لتشجيع التجارب التي تخدم الأمن الغذائي وتكرس مكانة المنطقة كقطب رائد لزراعة الكينوا في الجزائر.

السبت 19 سبتمبر,2026 16:38

توقرت تراهن على الكينوا المقاومة للجفاف بمسابقة وتجربة فلاحية نموذجية

بقلم:سرور بومزبر

تدخل زراعة الكينوا في توقرت مرحلة جديدة تتجاوز التجارب الحقلية المحدودة نحو بناء نموذج إنتاجي قابل للتوسع، مع إطلاق مبادرة تجمع بين المنافسة الزراعية والتثمين الغذائي والبحث العلمي. وتستعد الولاية، بالتزامن مع بداية موسم الزراعة، لتنظيم "مسابقة أحسن حقل كينوا – طبعة 2026" إلى جانب مسابقة "الكينوا في مطبخي"، في خطوة تستهدف تحويل هذا المحصول المتحمل للظروف المناخية الجافة إلى شعبة فلاحية ذات بعد اقتصادي وغذائي.وتندرج المبادرة، التي أعلنت عنها الغرفة الفلاحية لولاية توقرت، ضمن مسعى عم الزراعات الاستراتيجية وكان المعهد الوطني للبحث الزراعي بتوقرت قد نظم، يوم 5 سبتمبر الجاري، بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية وجمعية" بوادر الخير "الاجتماعية لإنسانية، يوما إعلاميا وتحسيسيا ببلدية النزلة، بهدف تعبئة مختلف الفاعلين المحليين والتعريف بزراعة الكينوا وآفاق تطويرها وإدماجها في النظام الغذائي بالمنطقة.

شراكة علمية لمرافقة الحقول

وتأتي المسابقة بعد سنوات من التجارب المتعلقة بزراعة الكينوا في منطقة وادي ريغ، في إطار تعاون يجمع عدة مؤسسات متخصصة، من بينها الغرفة الفلاحية ومديرية المصالح الفلاحية لتوقرت، والمعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية، وجامعة قاصدي مرباح بورقلة، والمعهد الوطني للبحث الزراعي بتوقرت، والمعهد التكنولوجي المتخصص للتكوين في الفلاحة الواحية بسيدي مهدي، إضافة إلى جمعية "بوادر الخير."

كما يسمح هذا التنسيق بتوفير مرافقة تقنية وعلمية للمشاركين، مع إخضاع التجارب الحقلية لتقييم يستند إلى معايير أكاديمية وتطبيقية، بحيث لا تقتصر المنافسة على كمية المحصول المنتجة، وإنما تبحث عن نموذج زراعي مستدام قادر على التكيف مع خصوصيات البيئة الصحراوية.

المياه وجودة المحصول

والتسويق ضمن معايير التقييم

وتشمل شبكة التقييم كفاءة إدارة الموارد، وفي مقدمتها ترشيد مياه الري، ومدى احترام المسار التقني الملائم للزراعة الصحراوية، إلى جانب النظافة العامة للحقل. كما تؤخذ في الحسبان جودة محصول الكينوا ومردوده، ومدى استقرار الإنتاج وقدرته على التكيف مع الإمكانات المتاحة لكل مستثمرة، فضلا عن قابلية المنتوج للتسويق وإمكانات تثمينه اقتصاديا.

ولا يقتصر التقييم على الجانب الزراعي، إذ تمنح المسابقة أهمية للابتكار والأثر الاجتماعي وحسن استغلال الموارد المحلية، مع إبراز مشاركة الشباب والمرأة الريفية بصورة خاصة.

كما تشمل المبادرة كذلك توثيق التجارب الناجحة، بما يسمح بنقلها مستقبلا إلى فلاحي مناطق أخرى وتعميم النماذج الأكثر كفاءة، في خطوة تستهدف وضع أسس عملية لتوسيع زراعة الكينوا في توقرت وربطها بالاستدامة الزراعية والأمن الغذائي والتنمية المحلية.

رابط دائم: https://tdms.cc/ny10g

تادامسا نيوز
السبت 19 سبتمبر,2026 14:06

4.1ملايين قنطار من التمور مرتقبة في بسكرة

بقلم: سرور بومزبر

تتجه ولاية بسكرة نحو موسم قوي في شعبة التمور، مع توقعات بتجاوز الإنتاج 4.1 ملايين قنطار من مختلف الأصناف خلال الموسم الفلاحي 2026–2027، في وقت تواصل فيه المساحات المنتجة التوسع مدعومة بدخول فسائل جديدة مرحلة الإثمار واعتماد تقنيات ري أكثر اقتصادا للمياه.

وبحسب معطيات المصالح الفلاحية للولاية، يرتقب أن يزيد المحصول بنحو 100 ألف قنطار مقارنة بالموسم الفلاحي 2025–2026، وهو ما يعكس استمرار نمو هذه الشعبة التي تحتل موقعا أساسيا في النشاط الزراعي ببسكرة.

وجاءت هذه التقديرات على هامش زيارة معاينة شملت عددا من المناطق الفلاحية بالزيبان الغربية، المعروفة بوفرة إنتاجها وجودة تمورها.

دقلة نور تستحوذ على الحصة الأكبر

وتتصدر دقلة نور قائمة الأصناف المنتظر إنتاجها، بحجم يقدر بنحو 2.6 مليون قنطار، أي ما يعادل قرابة 60% من إجمالي إنتاج التمور المتوقع خلال الموسم. وتأتي بعدها باقي الأصناف اللينة والجافة، من بينها الغرس والمش والدقلة البيضاء، وهي أصناف تتميز بدخولها مرحلة النضج في وقت أبكر مقارنة بدقلة نور وغيرها من الأنواع.

وقد انطلقت بالفعل عمليات جني الأصناف المبكرة في عدد من مناطق الولاية، بداية بالتمور اللينة، على أن تتوسع حملة الجني في منتصف أكتوبر لتشمل صنف دقلة نور.

4ملايين نخلة ودور متزايد للري الحديث

وساهم دخول فسائل النخيل التي جرى غرسها خلال السنوات الأخيرة مرحلة الإنتاج في رفع الكميات المحصلة وتعزيز الطاقة الإنتاجية للولاية. كما شهدت شعبة النخيل توسعا في استخدام تقنيات الري الحديثة المقتصدة للمياه، بالتوازي مع زيادة المساحات الزراعية المستغلة لصالح هذه الشعبة، التي تحتل المرتبة الأولى ضمن النشاط الفلاحي في بسكرة.

كما تتوفر الولاية على ثروة نخيلية تقارب 4 ملايين نخلة منتجة لمختلف أصناف التمور، وتعتمد في سقيها أساسا على المياه الجوفية. وتعزز هذه المؤشرات مكانة بسكرة كأحد أهم أقطاب إنتاج التمور في الجزائر، سواء من حيث حجم الثروة النخيلية أو تنوع الأصناف، مع توجه واضح نحو رفع الإنتاج وتحسين كفاءة استغلال الموارد المائية خلال المواسم المقبلة.

تادامسا نيوز
السبت 19 سبتمبر,2026 13:35

إنتاج البصل في أفلو يقترب من 188 ألف قنطار بنهاية الموسم

بقلم:تينا عمروش

تواصل شعبة البصل في ولاية أفلو تسجيل مؤشرات إنتاج قوية خلال الموسم الفلاحي الجاري، بعدما بلغ محصول البصل الجاف المحقق إلى غاية اليوم 133.550 قنطارا، جرى جمعها من مساحة مزروعة تجاوزت 469 هكتارا، وفق معطيات المصالح الفلاحية المحلية.

وتشير التقديرات الخاصة بالموسم إلى أن المساحة الإجمالية المنتظر تخصيصها لزراعة البصل الجاف ستصل إلى نحو 910 هكتارات، مع توقع بلوغ الإنتاج النهائي قرابة 187.800 قنطار، ما يعكس الوزن المتزايد لهذه الشعبة ضمن النشاط الفلاحي بالولاية.

متابعة الإنتاج ودعم المنتجين

وتعمل المصالح الفلاحية على متابعة مختلف مراحل الإنتاج ومرافقة الفلاحين، في إطار جهود ترمي إلى تطوير شعبة البصل وتعزيز مردودها، بما يساهم في رفع الإنتاج المحلي وتلبية احتياجات السوق من هذه المادة واسعة الاستهلاك.

وفي هذا السياق، أوضح أحد المستثمرين الفلاحيين أنه خصص مساحة تقدر بنحو 5 هكتارات ببلدية الحاج مشري لزراعة البصل، معربا عن أمله في توجيه جزء من المحصول إلى مخازن التبريد.

ويهدف هذا التوجه إلى الحفاظ على المنتوج لفترات أطول وضمان استمرارية تموين السوق، إلى جانب الحد من مخاطر حدوث نقص محتمل في فترات ارتفاع الطلب أو تراجع المعروض.

رزنامة زراعية تمتد إلى فيفري

وتتواصل، في موازاة ذلك، عمليات زراعة البصل الأخضر وفق الرزنامة الفلاحية المحددة، بينما تمتد فترة زراعة البصل الجاف من ديسمبر إلى بداية فيفري، بحسب المعطيات المرتبطة بالموسم الفلاحي الحالي.

وتبرز النتائج المسجلة أهمية شعبة البصل في أفلو ضمن خارطة الإنتاج الفلاحي المحلي، سواء من حيث توسيع المساحات المزروعة أو من خلال مساهمتها في تعزيز وفرة المنتوج بالسوق ودعم استقرار التموين بهذه المادة الأساسية.

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 13:34

أفلو تنتج محصول يفوق 133 ألف قنطار من البصل الجاف

تواصل عمليات زراعة البصل الأخضر وفق الرزنامة الفلاحية

بقلم:س.ن

بلغ الإنتاج المحصل عليه الى حد اليوم من البصل الجاف بولاية أفلو 133.550 قنطارا، على مساحة مزروعة قدرت بأكثر من 469 هكتارا.

وأوضحت المصالح الفلاحية أن المساحة المتوقعة لزراعة البصل الجاف خلال الموسم الفلاحي الجاري قدرت بـ910 هكتارات، فيما يقدر الإنتاج المتوقع بـ187.800 قنطار.

وتندرج زراعة البصل ضمن النشاط الفلاحي بولاية أفلو، حيث تتابع المصالح الفلاحية مختلف مراحل الإنتاج ومرافقة المنتجين بما يساهم في تطوير هذه الشعبة وتعزيز الإنتاج الفلاحي المحلي.

وفي هذا الإطار، أوضح صاحب مستثمرة فلاحية، صالح حاجي، أنه خصص مساحة تقدر بـ5 هكتارات ببلدية الحاج مشري بولاية أفلو لزراعة البصل، معربا عن أمله في توجيه جزء من المنتوج نحو مخازن التبريد للحفاظ على مادة البصل وضمان استمرار تموين السوق بها وتفادي أي نقص محتمل.

وتتواصل عمليات زراعة البصل الأخضر وفق الرزنامة الفلاحية المحددة، فيما تشمل عمليات زراعة البصل الجاف الفترة الممتدة من ديسمبر إلى بداية فبراير، حسب المعطيات الفلاحية الخاصة بالموسم الجاري.

وتعكس هذه النتائج أهمية شعبة زراعة البصل بولاية أفلو ومساهمتها في تعزيز الإنتاج الفلاحي وتلبية احتياجات الأسواق من هذه المادة واسعة الاستهلاك.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

بأكثر من 4 أضعاف

معسكر: ارتفاع إنتاج الحبوب إلى 756.159 قنطارا

سجلت ولاية معسكر، ارتفاعا لافتا في إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2025-2026، حيث بلغ 756.159 قنطارا، مقابل 170.615 قنطارا خلال الموسم الفلاحي السابق، أي بزيادة تجاوزت أربعة أضعاف، حسبما أفادت به مديرية المصالح الفلاحية.

وأوضح المصدر ذاته لوكالة الأنباء الجزائرية، أن هذا الارتفاع المحسوس في إنتاج مختلف أصناف الحبوب يعود، على وجه الخصوص، إلى التساقطات المطرية التي شهدتها الولاية، لاسيما خلال أشهر نوفمبر، ديسمبر، جانفي ومارس، والتي ساهمت في تحقيق مردود قياسي في إنتاج هذا المحصول.

وقد تم تحقيق هذه الكمية من الإنتاج على مساحة إجمالية محصودة فاقت 50 ألف هكتار، حيث تراوح مردود الهكتار الواحد من الحبوب بين 15 و18 قنطارا، وفقا للمصدر ذاته.

وتتوزع الكمية الإجمالية المنتجة خلال موسم الحصاد والدرس المنقضي على 301.906 قنطار من القمح الصلب، و94.280 قنطارا من القمح اللين، و338.594 قنطارا من الشعير، و21.378 قنطارا من الخرطال. ولإنجاح حملة الحصاد والدرس، تم تسخير إمكانيات مادية وبشرية "مهمة، من بينها 18 نقطة لتخزين المحصول، بطاقة استيعاب إجمالية تفوق 800 ألف قنطار، إلى جانب 256 آلة حصاد، و4.732 جرارا، و3.380 شاحنة مخصصة لنقل المحصول، فضلا عن تجهيزات ووسائل أخرى.

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 12:09

الشروع في جني محصول على مساحة 5.5 هكتار

أم البواقي تبدأ حصاد الذرة الحبية بعين ببوش

بقلم:م.م

باشرت مديرية العتاد الفلاحي على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بأم البواقي، نهاية الأسبوع الماضي، عملية حصاد محصول الذرة الحبية على مستوى مستثمرة الفلاح مفتي بلقاسم ببلدية عين ببوش، وذلك في إطار متابعة برنامج زراعة الذرة الحبية للموسم الفلاحي 2025-2026.

وتغطي المستثمرة المعنية مساحة تقدر بـ5.5 هكتار، حيث شكلت عملية الحصاد محطة ميدانية مهمة لمتابعة نتائج البرنامج والوقوف على ظروف جني المحصول، إلى جانب تقييم المسار التقني المعتمد خلال مختلف مراحل الإنتاج.

وتكتسي مرحلة الحصاد أهمية خاصة في مسار إنتاج الذرة الحبية، باعتبارها المرحلة التي يتم خلالها تقييم النتائج الفعلية للموسم، سواء من حيث كمية الإنتاج أو جودة الحبوب ومدى ملاءمة التقنيات الزراعية المعتمدة لطبيعة المنطقة.

كما تسمح المتابعة الميدانية بتجميع المعطيات المتعلقة بالمحصول وظروف زراعته، بما يمكن من الاستفادة منها في تطوير العمليات الزراعية خلال المواسم المقبلة.

ويعد احترام موعد الحصاد من العناصر المهمة في إنتاج الذرة الحبية، إذ ينبغي أن تتم العملية في مرحلة مناسبة من نضج الحبوب ورطوبتها، بما يساعد على الحد من ضياع الإنتاج والحفاظ على جودة المحصول وتقليل تكاليف التجفيف والتخزين.

وتندرج متابعة هذا البرنامج ضمن الجهود الرامية إلى تنويع الإنتاج الزراعي وتعزيز زراعة الذرة الحبية، باعتبارها محصولاً يمكن أن يساهم في توفير مادة أولية مهمة لعدد من الأنشطة، لاسيما في مجال تغذية الحيوانات وصناعة الأعلاف.

كما يمكن لتوسيع زراعة الذرة في المناطق التي تتوفر فيها الظروف الملائمة أن يساهم في تنويع الدورة الزراعية والاستفادة بشكل أفضل من الموارد المتاحة، مع ضرورة اختيار الأصناف الملائمة واحترام المتطلبات التقنية للمحصول.

ولا ينتهي نجاح إنتاج الذرة الحبية بمجرد الوصول إلى مرحلة الحصاد، إذ تتطلب المرحلة اللاحقة عناية خاصة بعمليات النقل والتجفيف والتخزين، خصوصاً أن ارتفاع نسبة الرطوبة في الحبوب بعد الحصاد قد يؤثر في قدرتها على التخزين لفترات طويلة ويزيد مخاطر التلف ونمو الفطريات.

وتوفر عملية حصاد محصول الذرة الحبية بعين ببوش فرصة للوقوف على نتائج البرنامج في ظروف ميدانية حقيقية، والاستفادة من المعطيات المسجلة لتطوير التجارب وتوسيع المساحات عندما تثبت النتائج التقنية والاقتصادية جدواها.

وتبقى المتابعة الميدانية لمختلف مراحل البرنامج، من الزراعة إلى الحصاد والتخزين، عاملاً أساسياً لتحويل تجربة الذرة الحبية من نشاط موسمي محدود إلى شعبة إنتاجية أكثر تنظيماً واستقراراً.

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 12:05

ضمن آلية ضبط المنتوجات الفلاحية واسعة الاستهلاك

سطيف تغلق 5 غرف تبريد بعد استكمال تخزين البصل الجاف

بقلم:حبيبة.ر

تواصل ولاية سطيف عمليات متابعة وضبط المنتوجات الفلاحية واسعة الاستهلاك، من خلال مراقبة مخزون البصل الجاف الموجه للاستهلاك، في إطار الإجراءات التنظيمية الخاصة بموسم 2025-2026 وضمان متابعة الكميات المخزنة الموجهة لتموين السوق.

وفي هذا السياق، قامت اللجنة التقنية الولائية، بتاريخ 17 سبتمبر 2026، بعملية ميدانية على مستوى بلدية ڤلال، أسفرت عن غلق خمس غرف تبريد تابعة لمتعامل خاص، وذلك بعد الانتهاء من عمليات تخزين البصل الجاف الموجه للاستهلاك.

وشاركت في العملية لجنة تقنية ولائية ضمت ممثلين عن عدد من الهيئات والقطاعات المتدخلة في متابعة المنتوجات الفلاحية، من بينها الديوان الوطني المهني المشترك للخضر واللحوم، ومديرية المصالح الفلاحية، والغرفة الفلاحية، إلى جانب مفتشية الصحة النباتية.

كما شارك في العملية ممثل الفرع الفلاحي لدائرة ڤجال وممثل مفتشية التجارة لدائرة عين ولمان، بما يعكس الطابع متعدد القطاعات لعمليات مراقبة المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك.

وتسمح هذه المقاربة بتنسيق جهود مختلف المصالح المعنية، كل حسب اختصاصه، من أجل متابعة حركة المنتجات المخزنة وضمان احترام الشروط والإجراءات المرتبطة بالتخزين والتسويق.

ويكتسي البصل الجاف أهمية خاصة ضمن المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك، نظراً لدخوله بشكل يومي في الاستهلاك الغذائي، وهو ما يجعل استقرار تموين السوق به مرتبطاً إلى حد كبير بتنظيم عمليات الإنتاج والتخزين والتوزيع.

وتوفر غرف التبريد والتخزين المناسبة إمكانية الحفاظ على المحصول بعد انتهاء موسم الجني، وطرحه في السوق وفق احتياجات الاستهلاك، بما يساعد على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار في العرض خلال الفترات التي ينخفض فيها الإنتاج الموسمي.

وتندرج عملية غلق غرف التبريد الخمس بعد استكمال عمليات التخزين ضمن المتابعة التقنية والإدارية لمخزون البصل الجاف، بما يسمح للجهات المختصة بتكوين صورة أوضح حول الكميات المخزنة ومواقعها، ومتابعة مسار المنتوج خلال مختلف مراحل التخزين والتسويق.

كما تمثل عمليات الجرد والمتابعة الميدانية أداة مهمة في تنظيم السوق، خصوصاً بالنسبة للمنتجات التي يمكن تخزينها لفترات زمنية والاستفادة منها لاحقاً لتغطية احتياجات المستهلكين.

وتبرز هذه العملية أهمية التنسيق بين المصالح الفلاحية والهيئات المهنية ومصالح الصحة النباتية والتجارة، باعتباره عاملاً أساسياً في ضمان متابعة المنتجات الفلاحية من مرحلة الإنتاج والتخزين إلى غاية وصولها إلى السوق.

وتتواصل جهود ولاية سطيف في هذا الإطار بهدف تعزيز آليات متابعة المنتوجات واسعة الاستهلاك، وتحسين تنظيم عمليات التخزين، بما يساهم في الحفاظ على جودة المنتجات ودعم استقرار التموين.

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 12:03

جتماع تنسيقي يضم مختلف المتدخلين لدفع المشروع

عنابة.. متابعة عن كثب لإنجاز صومعة لتخزين الحبوب

بقلم:مولود.م

تتواصل بولاية عنابة متابعة أشغال إنجاز الصومعة الاستراتيجية لتخزين الحبوب ببلدية برحال، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات تخزين الحبوب وتحسين البنية التحتية المرتبطة بالأمن الغذائي على مستوى الولاية والمنطقة الشرقية.
وفي هذا السياق، عقدت السلطات المعنية، نهاية الأسبوع، اجتماعاً خصص لمتابعة مدى تقدم أشغال إنجاز المشروع، والوقوف على مختلف الجوانب التقنية والتنظيمية المرتبطة به، بحضور عدد من المسؤولين والهيئات والمؤسسات المتدخلة في إنجاز وتجهيز هذا الهيكل الاستراتيجي.
وضم الاجتماع مديرة المصالح الفلاحية، ومدير لجنة القيادة، ورئيس لجنة اختيار التجهيزات، إلى جانب إطارات المركز الوطني للهندسة والبنا ، وممثل الديوان الجزائري المهني للحبوب، ومدير وإطارات تعاونية الحبوب والبقول الجافة.
كما شارك في الاجتماع مدير الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية، وممثل مؤسسة نقل البذور، وممثل وكالة المراقبة التقنية للبنايات ، إلى جانب إطارات مكتب الدراسات ومدير وإطارات مؤسسة كوسيدار.
وتكتسي الصوامع الاستراتيجية أهمية تتجاوز مجرد توفير فضاءات لتخزين الحبوب، باعتبارها جزءاً من سلسلة متكاملة تبدأ من جمع الإنتاج ونقله، مروراً بالتخزين والحفاظ على النوعية، وصولاً إلى توزيعه وفق احتياجات السوق.
ويُعد توفير طاقات تخزين ملائمة عاملاً أساسياً في تحسين إدارة المحاصيل، خصوصاً بالنسبة للحبوب التي تمثل مادة استراتيجية في منظومة الأمن الغذائي. كما تسمح منشآت التخزين الحديثة بتقليل الخسائر بعد الحصاد والحفاظ على جودة الحبوب لفترات أطول، شريطة احترام معايير التهوية والمراقبة الحرارية والرطوبة ومكافحة الآفات.
ويبرز حضور الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية ضمن هذا الاجتماع أهمية الجانب اللوجستي في منظومة تخزين الحبوب ونقلها.
ففعالية أي بنية تخزين استراتيجية لا ترتبط بسعتها فقط، وإنما كذلك بقدرتها على استقبال الحبوب ونقلها وإعادة توزيعها بكفاءة. ومن شأن تحسين الربط بين منشآت التخزين وشبكات النقل أن يساهم في تقليص آجال نقل المحاصيل وتكاليفها، وتحسين انسيابية حركة الحبوب بين مناطق الإنتاج والتخزين والاستهلاك.
كما يمثل اختيار التجهيزات وتجسيدها وفق المواصفات التقنية المطلوبة أحد المحاور المهمة في إنجاز الصومعة، وهو ما يفسر مشاركة لجنة اختيار التجهيزات ومختلف مكاتب الدراسات والهيئات التقنية في عملية المتابعة.
وتساهم هذه المقاربة متعددة الأطراف في ضمان التنسيق بين الدراسات والأشغال والتجهيز والمراقبة التقنية، بما يسمح بمعالجة الإشكالات التي قد تظهر خلال مراحل الإنجاز في الوقت المناسب، وضمان مطابقة المنشأة للمتطلبات التقنية والهندسية.
وتضطلع مؤسسة كوسيدار، باعتبارها من المؤسسات المتدخلة في المشروع، بدور أساسي في الجانب التنفيذي للأشغال، بينما تساهم الهيئات التقنية ومكاتب الدراسات في المتابعة والمراقبة والتنسيق بين مختلف مراحل المشروع.
ويأتي إنجاز مثل هذه المنشآت في سياق تعزيز البنية التحتية الوطنية لتخزين الحبوب، خاصة أن الأمن الغذائي لا يرتبط بالإنتاج وحده، وإنما يحتاج كذلك إلى منظومة قادرة على استقبال المحاصيل وحفظها ونقلها وتوزيعها بكفاءة.
ومن هذا المنظور، فإن الصومعة الاستراتيجية ببرحال يمكن أن تشكل، عند دخولها الخدمة، حلقة إضافية في شبكة التخزين والتوزيع، وتدعم قدرة المنطقة على إدارة المحاصيل والحفاظ عليها، خصوصاً خلال الفترات التي تفصل بين مواسم الحصاد ومراحل الاستهلاك.
ويعكس الاجتماع التنسيقي حرص مختلف المتدخلين على متابعة المشروع بصورة مشتركة، بما يجمع بين الجانب الفلاحي والهندسي والتقني واللوجستي، في انتظار استكمال مختلف مراحل الإنجاز والتجهيز ودخول الصومعة حيز الاستغلال.
ففي منظومة الحبوب، لا ينتهي دور الحصاد عند خروج المحصول من الحقل؛ بل تبدأ بعده معركة أخرى عنوانها التخزين الآمن، النقل المنظم والحفاظ على الجودة.

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 11:53

ضبط تحضيرات موسم 2026-2027

سكيكدة تراجع حصيلة الحبوب

بقلم:مولود.م

خصصت مديرية المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة جلسة عمل لمتابعة عدد من الملفات المرتبطة بالموسم الفلاحي، وفي مقدمتها الحصيلة النهائية لمحاصيل الحبوب المودعة لدى تعاونية الحبوب والبقول الجافة، إلى جانب التحضير للموسم الفلاحي 2026-2027 ومتابعة حملة الحرث والبذر، فضلاً عن ملف تعويض الفلاحين المتضررين من حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية.
وترأس الجلسة مدير المصالح الفلاحية لولاية سكيكدة، حمزاوي الربيع، حيث شكل اللقاء فضاءً لتقييم النتائج المسجلة خلال الموسم المنقضي، ومناقشة الأهداف المسطرة للموسم الجديد، بما يسمح بربط حصيلة الإنتاج السابقة بمتطلبات التحضير المبكر للموسم المقبل.
وشكلت الكميات النهائية لمحاصيل الحبوب المودعة على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة محوراً أساسياً في جلسة العمل، بالنظر إلى أهمية عمليات الجمع والتجميع في تحديد الحصيلة الفعلية للموسم وتقييم مستوى الإنتاج.
وتوفر الكميات المودعة مؤشرات مهمة حول مردود الموسم، كما تسمح للمصالح الفلاحية بمتابعة مسار المحصول بعد الحصاد، وتعزيز التنسيق مع الهياكل المكلفة بجمع وتخزين الحبوب.
وتكتسي عملية التجميع أهمية خاصة بالنسبة لسلسلة الحبوب، باعتبار أن تنظيم الاستلام والتخزين يساهم في الحفاظ على المحاصيل وتقليص الخسائر، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات أكثر دقة حول الإنتاج المحلي.
وبالتوازي مع تقييم الموسم المنقضي، تناولت الجلسة الأهداف المسطرة للموسم الفلاحي 2026-2027، مع التركيز على حملة الحرث والبذر باعتبارها المرحلة التأسيسية لمسار إنتاج الحبوب.
ويحتاج نجاح الموسم الجديد إلى التحضير المسبق لمختلف العمليات التقنية، بداية من تجهيز الأراضي واحترام آجال الحرث والبذر، مروراً باختيار البذور المناسبة واستعمال المدخلات الزراعية بطريقة عقلانية، وصولاً إلى متابعة المحاصيل خلال مراحل النمو.
كما يمثل التنسيق بين المصالح الفلاحية والمنتجين وتعاونية الحبوب والبقول الجافة عاملاً مهماً لضمان انطلاق الموسم في ظروف تنظيمية وتقنية مناسبة، خاصة في ظل أهمية الحبوب ضمن منظومة الأمن الغذائي الوطني.
ولم تغفل جلسة العمل الجانب المتعلق بالفلاحين الذين تكبدوا خسائر جراء حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية، حيث تمت متابعة ملف التعويضات الموجهة للمتضررين.
ويعد هذا الملف جزءاً من جهود التكفل بالمتضررين وإعادة النشاط الزراعي في المناطق التي تعرضت لخسائر، خصوصاً بالنسبة للمستثمرين والفلاحين الذين تضررت محاصيلهم أو ممتلكاتهم الفلاحية جراء الحرائق.
وتكتسي عمليات حصر الأضرار ومعالجة الملفات والتعويض أهمية في مساعدة المتضررين على استعادة نشاطهم، وتجاوز الآثار الاقتصادية للحرائق، بما يسمح بإعادة إدماج الأراضي والمستثمرات المتضررة ضمن الدورة الإنتاجية.
وتعكس الملفات التي جمعتها جلسة العمل في سكيكدة ترابط مختلف مراحل النشاط الفلاحي؛ فحصيلة الحبوب تعطي صورة عن الموسم المنقضي، بينما تسمح أهداف موسم 2026-2027 بالاستعداد مبكراً للموسم الجديد، في حين تمثل معالجة آثار الحرائق وتعويض المتضررين جزءاً من المحافظة على القدرات الإنتاجية للقطاع.
ويظل الرهان الأساسي هو تحويل نتائج التقييمات الميدانية والإحصائيات النهائية إلى إجراءات عملية تساعد على تحسين الأداء خلال الموسم المقبل، وتعزيز الإنتاج وتنظيم عمليات التجميع والتخزين، مع ضمان مرافقة الفلاحين المتضررين ومساعدتهم على استئناف نشاطهم.
وتأتي هذه الديناميكية في إطار التحضير المبكر للموسم الفلاحي الجديد، بما يعزز التنسيق بين مختلف المتدخلين ويدعم استقرار النشاط الزراعي بولاية سكيكدة.

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 11:59

حملة تحسيسية للتعريف بآليات الدعم والتكوين والتمويل

غليزان تفتح أبواب الإنتاج أمام المرأة الريفية

بقلم:م.م

احتضن دوار الغواولة ببلدية بني زنطيس، بولاية غليزان، يوم الخميس 17 سبتمبر 2026، حملة تحسيسية لفائدة النساء الماكثات بالبيت، في إطار تجسيد البرنامج الحكومي الرامي إلى تشجيع المرأة الماكثة بالبيت وتعزيز حضورها في النشاط الاقتصادي والإنتاج الوطني.

ونظمت المبادرة مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية غليزان، بمشاركة مديرية المصالح الفلاحية وعدد من الهيئات والمؤسسات الشريكة، حيث شكل اللقاء فضاءً للتعريف بالفرص المتاحة أمام النساء، ولا سيما في المناطق الريفية، للانتقال من النشاط المنزلي إلى مشاريع إنتاجية يمكن أن تساهم في تحسين دخل الأسرة ودعم التنمية المحلية.

ركزت الحملة على أهمية تشجيع المرأة الريفية على الانخراط في مسار الإنتاج، من خلال تعريفها بمختلف آليات الدعم والمرافقة والتكوين والتمويل التي توفرها الهيئات العمومية، إلى جانب التعريف بالفرص المتاحة لتسويق المنتجات.

وتكتسي هذه المقاربة أهمية خاصة في المناطق الريفية، بالنظر إلى توفر العديد من الإمكانات المرتبطة بالأنشطة الفلاحية والغذائية والحرفية، والتي يمكن تطويرها تدريجياً إلى مشاريع صغيرة مدرة للدخل، سواء تعلق الأمر بتحويل المنتجات الفلاحية أو تربية الحيوانات أو الصناعات الغذائية التقليدية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد المحلي.

كما تساهم عملية التحسيس في تقريب مختلف الأجهزة والهيئات من النساء المستفيدات، وشرح طبيعة الخدمات التي يمكن الاستفادة منها، والشروط والإجراءات المرتبطة بالتكوين والتمويل والمرافقة، بما يساعد على تحويل الأفكار والمبادرات الفردية إلى مشاريع أكثر تنظيماً وقابلية للاستمرار.

وعرفت الحملة مشاركة ممثلين عن عدد من الهيئات المحلية، من بينها بلدية بني زنطيس، والخلية الجوارية بمازونة، ومديرية التشغيل، إلى جانب المصالح الفلاحية والنشاط الاجتماعي والتضامن.

ويعكس هذا التنوع في الجهات المشاركة أهمية التنسيق بين القطاعات في مرافقة المرأة الريفية، خاصة أن نجاح أي مشروع صغير لا يرتبط بالتمويل وحده، وإنما يحتاج أيضاً إلى التكوين، والمتابعة التقنية، والتوجيه الإداري، ومعرفة قنوات التسويق، فضلاً عن القدرة على الوصول إلى الزبائن والأسواق.

ومن شأن ربط النساء بمختلف القنوات المتاحة، وتشجيعهن على تنظيم الإنتاج وتحسين الجودة والتغليف والترويج، أن يفتح أمام المنتجات المحلية فرصاً أوسع، ويعزز حضورها في الأسواق، خاصة مع تنامي الطلب على المنتجات التقليدية والمحلية.

وتندرج هذه المبادرات ضمن مقاربة تستهدف جعل المرأة الريفية شريكاً في التنمية المحلية، وليس مجرد مستفيدة من برامج الدعم، من خلال توفير المعرفة والوسائل التي تمكنها من إنشاء نشاط منتج والمساهمة في اقتصاد الأسرة والمجتمع المحلي.

وتبقى استمرارية هذه الجهود مرتبطة بمدى قدرة مختلف الهيئات على مرافقة المستفيدات بعد مرحلة التحسيس، ومساعدتهن على الانتقال من التعرف على آليات الدعم إلى تجسيد مشاريع فعلية، ثم ضمان استمراريتها عبر التكوين والتسويق والمتابعة.

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 12:55

من المنيعة ووادي سوف وبسكرة في مارس إلى سوق أهراس في أكتوبر ونوفمبر

لماذا لم يعد يقتصر حضور البطيخ في الأسواق الجزائرية على الصيف فقط

بقلم:رضوان.د

لا يرتبط موسم البطيخ في الجزائر بفترة زمنية واحدة أو بمنطقة إنتاج محددة، بل يمتد على مساحة جغرافية واسعة تسمح بتعاقب مواسم الإنتاج من الجنوب نحو الشمال، ومن المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية إلى السهول والهضاب الشمالية.

فبينما تبدأ أولى الكميات في الظهور منذ نهاية شهر مارس وبداية أفريل من مناطق مثل المنيعة ووادي سوف وبسكرة، يستمر الإنتاج في مناطق أخرى خلال فصل الصيف، قبل أن تصل آخر الكميات المحلية إلى الأسواق خلال أكتوبر وحتى نوفمبر في بعض المناطق الشمالية، من بينها زيغود يوسف وسوق أهراس.

ويمنح هذا التنوع الجغرافي والمناخي الجزائر فترة تسويق طويلة نسبيًا للبطيخ، تختلف بدايتها ونهايتها بحسب المنطقة ودرجات الحرارة وتوفر مياه الري والأصناف المعتمدة وتقنيات الإنتاج.

•من الصحراء يبدأ الموسم

في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، تسمح الظروف المناخية الدافئة ببدء الدورة الإنتاجية للبطيخ في وقت مبكر مقارنة بالعديد من المناطق الشمالية.

وتبرز المنيعة ووادي سوف وبسكرة ضمن المناطق التي يمكن أن توفر إنتاجًا مبكرًا للأسواق، مستفيدة من ارتفاع درجات الحرارة خلال الربيع، ومن توسع النشاط الفلاحي في المناطق الصحراوية واعتماد أنظمة الري التي تتيح التحكم نسبيًا في احتياجات المحصول المائية.

ويكتسب الإنتاج المبكر أهمية اقتصادية خاصة، لأن دخول البطيخ إلى الأسواق في نهاية مارس أو خلال أفريل يتيح للمنتجين الاستفادة من فترة تكون فيها الكميات المحلية محدودة نسبيًا، قبل أن تتوسع دائرة الإنتاج تدريجيًا مع تقدم الموسم.

ولا يعني ذلك أن جميع المساحات في هذه المناطق تنتج في التوقيت نفسه، إذ تختلف مواعيد الزراعة والجني تبعًا للصنف، وموعد الغرس، والظروف المناخية، ونظام الري، وطبيعة الاستثمار الفلاحي.

•صعود الإنتاج نحو الشمال

ومع تقدم الربيع ودخول فصل الصيف، تنتقل خارطة الإنتاج تدريجيًا نحو المناطق الأكثر اعتدالًا في الشمال، لتتوسع قاعدة العرض في الأسواق وتصبح الكميات أكثر وفرة خلال أشهر الصيف.

وتظهر أهمية التنوع المناخي الذي تتميز به الجزائر، حيث لا تعتمد زراعة البطيخ على منطقة إنتاج واحدة، وإنما تتوزع على مناطق تختلف في موعد الزراعة والنضج.

ويؤدي هذا التدرج إلى نوع من التعاقب الموسمي للإنتاج، يسمح باستمرار وصول البطيخ المحلي إلى الأسواق لفترة طويلة، بدل انحصار الإنتاج في بضعة أسابيع فقط.

كما يساهم اختلاف الارتفاعات ودرجات الحرارة بين المناطق في تمديد فترة الإنتاج، خصوصًا عندما يتم اختيار الأصناف المناسبة لكل منطقة وضبط مواعيد الزراعة بما يتلاءم مع الظروف المحلية.

•عندما ينتهي الصيف لا ينتهي الدلاع

وعادة ما يرتبط المستهلك الجزائري بالبطيخ باعتباره من أبرز ثمار فصل الصيف، غير أن خارطة الإنتاج المحلية تكشف عن استمرار بعض الكميات بعد نهاية الفترة التقليدية للموسم.

فمع تراجع الإنتاج في المناطق الصحراوية والداخلية التي بدأت الموسم مبكرًا، تدخل مناطق أخرى مرحلة الإنتاج المتأخر، لتواصل تزويد الأسواق خلال سبتمبر وأكتوبر، وقد يمتد وجود البطيخ المحلي إلى نوفمبر في بعض المناطق والسنوات، وفق الظروف المناخية وبرامج الزراعة.

وتبرز في هذا السياق مناطق من شرق وشمال شرق البلاد، ومنها زيغود يوسف وسوق أهراس، حيث يمكن أن يستمر الإنتاج المتأخر مقارنة بالمناطق التي دخلت الموسم قبلها بأشهر.

وهذا التعاقب بين مناطق الإنتاج المبكر والمتوسط والمتأخر هو الذي يمنح السوق الجزائرية فترة عرض طويلة للبطيخ.

•ميزة مناخية تتحول إلى قيمة اقتصادية

ويمثل امتداد موسم البطيخ فرصة اقتصادية يمكن تطويرها بشكل أكبر، خصوصًا إذا تم الانتقال من التعامل مع المحصول باعتباره منتجًا موسميًا تقليديًا إلى بناء سلسلة إنتاج وتسويق أكثر تنظيمًا.

فطول الموسم يسمح بإعادة توزيع الإنتاج على مراحل مختلفة، ويمنح المنتجين فرصًا متعددة لدخول السوق، كما يمكن أن يساهم في استقرار التموين وتقليل الفجوات بين فترات الإنتاج.
لكن الاستفادة الحقيقية من هذه الميزة تتطلب التحكم في عدة عناصر، أبرزها اختيار الأصناف، وتوفير الشتلات والبذور الجيدة، وإدارة الري، والتسميد المتوازن، والمكافحة الصحية، إضافة إلى تنظيم عمليات الجني والنقل والتخزين والتسويق.
وتكتسب إدارة المياه أهمية خاصة في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، حيث تعتمد زراعة البطيخ بصورة كبيرة على الري، ما يجعل رفع كفاءة استعمال المياه شرطًا أساسيًا لاستدامة الإنتاج.

•من ميزة جغرافية إلى علامة للمنتج الجزائري

وإذا كانت الجزائر قادرة، بفضل تنوعها المناخي والجغرافي، على إنتاج البطيخ على امتداد أكثر من سبعة أشهر في السنة، فإن هذه الخاصية يمكن أن تتحول إلى عنصر من عناصر التميز في القطاع الفلاحي.
فالمنتج الذي يبدأ موسمه في رمال الجنوب خلال الربيع، ثم ينتقل تدريجيًا إلى مناطق الوسط والشرق والشمال، يعكس قدرة الزراعة الجزائرية على الاستفادة من اختلاف المناخات والموارد الطبيعية.
أما المؤكد، فهو أن الجزائر تمتلك موسمًا متدرجًا وطويلًا للبطيخ، يبدأ مبكرًا في الجنوب ويستمر إلى الخريف في بعض المناطق الشمالية والشرقية، وهي ميزة يمكن أن تكون لها قيمة أكبر إذا اقترنت بالتنظيم، والجودة، وترشيد المياه، وتحسين سلاسل التبريد والتسويق.
وبين رمال المنيعة ووادي سوف وبسكرة في بداية الموسم، وسهول زيغود يوسف وسوق أهراس في نهايته، تبدو خارطة البطيخ في الجزائر وكأنها موسم واحد طويل تتعاقب عليه المناطق بدل أن تتوقف فيه الزراعة بانتهاء الصيف.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 11:37

أسعار الخضر ليوم 19 سبتمبر:

تباين بين أصناف المنتجات الفلاحية

التحرير

سجلت أسعار الخضر، السبت 19 سبتمبر، مستويات متفاوتة في سوق الجملة، وسط اختلاف واضح بين المنتجات والأصناف، في وقت حافظت بعض الخضر الأساسية على أسعار تعتبر أكثر اعتدالًا.

وتكشف قائمة الأسعار المسجلة عن سوق يتسم بتعدد مستويات التسعير داخل المنتج الواحد، تبعًا للصنف والجودة والحجم ودرجة الفرز، وهو ما يظهر بشكل خاص في الطماطم والجزر والطرشي، في حين بدت بعض المنتجات أكثر استقرارًا من حيث نطاق الأسعار.

وتبقى هذه الأسعار خاصة بسوق الجملة، وبالتالي فهي لا تمثل بالضرورة السعر النهائي الذي يصل إلى المستهلك، باعتبار أن أسعار التجزئة تتأثر لاحقًا بتكاليف النقل والتخزين وهوامش مختلف حلقات التوزيع، فضلًا عن ظروف كل سوق محلية.

البطاطا

بلغ سعر البطاطا، إحدى أكثر الخضر حضورًا في سلة الاستهلاك اليومية، ما بين 55 و90 دينارًا للكيلوغرام.

ويعكس هذا الفارق البالغ 35 دينارًا بين الحد الأدنى والأقصى اختلافًا في نوعية المنتوج وحجمه ودرجة الفرز، وهي عوامل تؤثر عادة في سعر الخضر على مستوى أسواق الجملة.

وتظل البطاطا من المنتجات التي تحظى بمتابعة كبيرة من التجار والمستهلكين، بالنظر إلى وزنها في الاستهلاك اليومي، ولذلك فإن أي تغير في أسعارها ينعكس سريعًا على حركة السوق.

الطماطم

وتظهر الطماطم واحدة من أبرز حالات التفاوت السعري المسجلة، حيث لم يكن السعر موحدًا بين مختلف الأصناف.

وبحسب القائمة، سجلت الطماطم الممتازة 120 دينارًا للكيلوغرام، في حين تراوح سعر الطماطم المتوسطة بين 80 و100 دينار، بينما سجلت طماطم زنقولا بين 45 و60 دينارًا.

ويبرز هذا التفاوت أهمية التمييز بين أصناف الطماطم عند قراءة أسعار السوق، إذ لا يمكن اعتماد سعر واحد باعتباره ممثلًا لجميع المنتجات المعروضة، خصوصًا مع اختلاف الجودة والحجم ودرجة النضج.

كما تراوح سعر «شلاضة» بين 150 و190 دينارًا، فيما بلغ الخيار ما بين 65 و80 دينارًا للكيلوغرام.

الجزر واللفت والشمندر

وعرفت الخضر الجذرية بدورها مستويات سعرية مختلفة.

فقد تراوح سعر اللفت بين 130 و160 دينارًا، بينما سجل الجزر الشاب بين 120 و150 دينارًا، في حين بلغ سعر جزر ماين بين 90 و110 دنانير.

أما الشمندر «البيطراف»، فتراوح سعره بين 90 و100 دينار، في الوقت الذي بلغ فيه سعر القرعة ما بين 140 و160 دينارًا.

الباذنجان والطرشي والفلفل

وفي باقي الخضر، سجل الباذنجان بين 80 و90 دينارًا للكيلوغرام. أما الطرشي، فتراوح سعره بين 110 و130 دينارًا، في حين سجل الطرشي المتوسط بين 75 و90 دينارًا.

وبالنسبة إلى الفلفل الحار، فقد بلغ سعره ما بين 100 و130 دينارًا، بينما تراوح سعر البسباس بين 120 و140 دينارًا.

كما سجل الطرشي الأحمر ما بين 100 و140 دينارًا، وهي مستويات تعكس بدورها اختلاف الأسعار بين الأصناف المعروضة في السوق.

البصل والملفوف

وفي المقابل، حافظ البصل على مستوى سعري أكثر انخفاضًا مقارنة بعدد من الخضر الأخرى، حيث تراوح سعره بين 38 و50 دينارًا للكيلوغرام.

أما الملفوف، فقد بلغ سعر الكرم الأخضر 160 دينارًا، في حين سجل الكرم الأحمر 180 دينارًا.

ويظهر هنا مرة أخرى تأثير الصنف على السعر، إذ سجل الملفوف الأحمر مستوى أعلى من الأخضر وفق الأسعار المسجلة في السوق لهذا اليوم.

اللوبيا.. فارق واضح بين الصنفين

وتعد اللوبيا من المنتجات التي سجلت أسعارًا مرتفعة نسبيًا، مع وجود فرق واضح بين نوعيها.

فقد تراوح سعر لوبيا ماشطو بين 180 و230 دينارًا للكيلوغرام، بينما سجلت اللوبيا الحمراء بين 380 و450 دينارًا.

وتعتبر اللوبيا من المنتجات التي يتأثر سعرها بصورة كبيرة بالنوعية والعرض المتاح في السوق، وهو ما يجعل أسعارها قابلة للتغير من يوم إلى آخر.

الثوم

ومن بين أبرز الأسعار المسجلة، جاء الثوم بين 500 و700 دينار للكيلوغرام، وهو مستوى مرتفع مقارنة بعدد كبير من الخضر الأخرى.

ويعد الثوم من المنتجات التي تتمتع بخصوصية في السوق، سواء من حيث طبيعة الإنتاج أو التخزين أو العرض، وهو ما يجعل سعره مختلفًا بشكل كبير عن الخضر ذات الاستهلاك اليومي والإنتاج السريع.

الشيفلور والقارص

وبلغ سعر الشيفلور بين 150 و180 دينارًا للكيلوغرام، بينما تراوح سعر القارص بين 160 و220 دينارًا.

وتأتي هذه الأسعار ضمن قائمة المنتجات التي تجاوزت حاجز 150 دينارًا، إلى جانب عدد من الخضر الأخرى، ما يعكس وجود تفاوت كبير بين أسعار المنتجات المعروضة في سوق الجملة.

المساهمات
Contributions

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
19سبتمبر، 2026

وفق أحدث تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية.. مخزون القمح الجزائري يتجاوز 5 ملايين طن

بقلم:يونس

حملة الحصاد القمح الجبوب

أظهرت أحدث تقديرات وزارة الزراعة الأمريكية، الصادرة في سبتمبر 2026، استمرار الجزائر في امتلاك مخزون مرتفع من القمح، مع تقدير مخزونات نهاية موسم 2027/2026.

بنحو 5.2 ملايين طن، وفق تقرير Wheat Outlook: September 2026 المنشور في 15 سبتمبر الجاري.

ويأتي هذا المستوى من المخزون في وقت تظل فيه الجزائر من كبار مستوردي القمح عالميا، غير أن تقديرات الوزارة الأمريكية تشير إلى تراجع وارداتها المتوقعة خلال موسم 2027/2026 إلى نحو 8.5 ملايين طن، مقابل 9.5 ملايين طن في الموسم السابق، في مؤشر على استمرار توفر كميات معتبرة من القمح لتغطية احتياجات السوق الوطنية.

وتعكس بيانات USDA أهمية المخزونات الجزائرية في منظومة تأمين الإمدادات، خصوصا في ظل التقلبات التي تشهدها تجارة القمح العالمية. فالوزارة الأمريكية تتوقع انخفاض حجم التجارة العالمية بالقمح خلال موسم 2027/2026 بنحو 6 بالمائة مقارنة بالموسم السابق، مع استمرار تأثير الاضطرابات اللوجستية في منطقة البحر الأسود على حركة الإمدادات الدولية.

وكانت خدمة الزراعة الخارجية التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية قد أشارت، في تقريرها الخاص بالجزائر، إلى أن مخزونات القمح الجزائرية ارتفعت إلى 6.4 ملايين طن في موسم 2026/2025، مقابل 6.2 ملايين طن في الموسم السابق، وربطت ذلك بوتيرة الواردات وبالجهود الحكومية الرامية إلى زيادة قدرات التخزين.

كما قدرت الخدمة الأمريكية إنتاج الجزائر من القمح في موسم 2026/2025 بنحو 3 ملايين طن، مع استمرار السلطات في دعم إنتاج الحبوب وتوسيع المساحات المسقية المخصصة للزراعة، في إطار سياسة رفع الإنتاج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي.

وتكتسب مستويات التخزين أهمية خاصة بالنسبة للجزائر بالنظر إلى مكانة القمح في منظومة الاستهلاك الغذائي الوطنية، إذ يمثل توفر المخزون عاملا أساسيا في ضمان استمرارية التموين والحفاظ على استقرار السوق، خصوصًا في فترات اضطراب التجارة الدولية أو ارتفاع الأسعار العالمية.

وبذلك، تؤكد أحدث بيانات وزارة الزراعة الأمريكية أن الجزائر تدخل موسم 2027/2026 بقاعدة مخزون قمح تقدر بأكثر من 5 ملايين طن، بالتزامن مع استمرار الدولة في دعم الإنتاج المحلي وتطوير قدرات التخزين، بما يعزز قدرتها على تأمين احتياجات السوق الوطنية في ظل سوق عالمية تشهد تغيرات مستمرة في الإنتاج والتجارة والإمدادات.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

لسبت 19 سبتمبر,2026 15:02

ضوابط جديدة لصيد التونة الحمراء في الجزائر

بقلم:سيد علي أمين

دخل تنظيم صيد التونة الحمراء في الجزائر مرحلة أكثر دقة من حيث المتابعة والرقابة، بعد صدور قرار وزاري جديد يحدد شروط ممارسة هذا النشاط بالنسبة للسفن التي ترفع الراية الوطنية، مع إدراج أدوات تقنية حديثة وضوابط إضافية تخص التحويل والتسمين والمراقبة.

ونُشر القرار في العدد الأخير رقم 66 من الجريدة الرسمية، وهو مؤرخ في 30 أفريل، ويعدل ويتمم القرار الصادر في فيفري 2024 والمتعلق بشروط صيد التونة الحمراء للسفن الوطنية.

ويتضمن النص جملة من التعاريف الجديدة المرتبطة بمختلف حلقات النشاط، من بينها سفينة التحويل، سفينة الدعم، سفينة القاطرة ومزرعة تسمين التونة الحمراء، إلى جانب توضيح مفاهيم التحويل الإرادي، والوضع في الأقفاص لأغراض المراقبة، وعمليات الإماتة.

رقابة إلكترونية وقياس ثلاثي الأبعاد

ويؤطر القرار بصورة أكثر تفصيلا عمليات تحويل التونة الحمراء الحية بعد صيدها، مع استحداث وسائل جديدة للمتابعة، أبرزها وثيقة الصيد الإلكترونية eBCD، التي تدخل ضمن أدوات توثيق ومراقبة عمليات الصيد والتداول.

كما أدرج النص استخدام الكاميرا المجسمة القادرة على التقاط صور ثلاثية الأبعاد، بهدف قياس طول الأسماك والمساهمة في تحديد عدد أسماك التونة الحمراء وأوزانها بدرجة أكبر من الدقة.

ويحدد القرار كذلك الإطار المنظم لعمل السفن المساعدة وسفن الدعم، مع ضبط الممارسات المرتبطة بتسمين التونة الحمراء داخل المزارع المخصصة لهذا النشاط. كما تشمل الأحكام أيضا تنظيم عملية تغذية الأسماك بغرض تسمينها وزيادة كتلتها الحيوية الإجمالية، إلى جانب تأطير عمليات الإماتة والتحويل والوضع في الأقفاص المخصصة للمراقبة.

كما تندرج هذه التدابير في سياق تعزيز تتبع عمليات صيد التونة الحمراء وتنظيم مختلف مراحل النشاط، من الصيد والتحويل إلى التسمين والمراقبة، عبر أدوات تقنية وإجرائية أكثر دقة.

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forests and rural development

الفلاحية
19سبتمبر 2026 - 11:55

قبل انطلاق حملة التشجير

تيبازة: مراقبة الحالة الصحية للشتلات

بقلم:حبيبة.ر

كثفت المصالح المختصة بولاية تيبازة تحضيراتها تحسباً لانطلاق حملة التشجير للموسم الغابي 2027/2026، من خلال التركيز على الجانب الصحي للشتلات الغابية، باعتباره أحد الشروط الأساسية لضمان نجاح عمليات الغرس وحماية المساحات الغابية على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، شاركت مصلحة حماية النباتات التابعة لمفتشية الصحة النباتية، بالتنسيق مع محافظة الغابات لولاية تيبازة، في خرجة ميدانية إلى المشتلة الإدارية قنيني بحجرة النص، خصصت لمعاينة الشتلات الغابية ومراقبة حالتها الصحية والتقنية قبل إدراجها ضمن برنامج التشجير.

وتركزت المعاينة الميدانية على التأكد من سلامة الشتلات ومتابعة حالتها الصحية، مع مراقبة مؤشرات الإصابة المحتملة بالأمراض والآفات التي يمكن أن تؤثر في قدرتها على النمو والتأقلم بعد غرسها في الوسط الطبيعي.

وتكتسي هذه المرحلة أهمية وقائية، إذ إن استعمال شتلات سليمة وذات جودة مناسبة يقلل من مخاطر نقل بعض الآفات والأمراض إلى المواقع الغابية الجديدة، كما يرفع من فرص نجاح عمليات الغرس ويعزز قدرة الأشجار على الاستقرار والنمو في السنوات الأولى.

ولا تتوقف جودة الشتلة عند خلوها من الأمراض فقط، بل ترتبط أيضاً بحالتها العامة وقدرتها على تحمل ظروف الموقع الذي ستغرس فيه، وهو ما يجعل عملية الانتقاء والمراقبة داخل المشاتل جزءاً أساسياً من منظومة التشجير.

وتبرز هذه العملية أن حماية الغابات لا تبدأ بعد غرس الأشجار، وإنما قبل ذلك بكثير، وتحديداً داخل المشاتل التي تشكل المرحلة الأولى في إنتاج الشتلات الموجهة لإعادة التشجير وتوسيع الغطاء النباتي.

فكلما كانت الشتلات أكثر سلامة من الناحية الصحية وأكثر ملاءمة من الناحية التقنية، ارتفعت فرص نجاح الغرس، في حين يمكن أن يؤدي إهمال المراقبة إلى خسائر في الشتلات بعد نقلها إلى المواقع الغابية، فضلاً عن إمكانية انتقال بعض مسببات الأمراض والآفات.

ومن هذا المنطلق، تساهم مصالح الصحة النباتية ومحافظة الغابات، من خلال التنسيق الميداني، في تعزيز الجانب الوقائي لحملات التشجير، وربط عمليات الغرس بمراقبة صحية تبدأ من المشتلة وتمتد إلى مرحلة ما بعد الغرس.

وتأتي التحضيرات الجارية في تيبازة في سياق الاستعداد للموسم الغابي 2027/2026، حيث لا يمثل التشجير مجرد عملية غرس أشجار، بل يعد استثماراً بيئياً طويل الأمد يتطلب اختيار الشتلات المناسبة، واحترام الظروف التقنية للغرس، ثم ضمان المتابعة والحماية خلال المراحل الأولى من نموها.

كما أن نجاح عمليات التشجير يرتبط بعدة عوامل متكاملة، من بينها نوعية الشتلات، واختيار المواقع الملائمة، وتوقيت الغرس، وتوفر الرطوبة، والمتابعة اللاحقة، فضلاً عن الوقاية من الأمراض والآفات.

وتؤكد الخرجة الميدانية إلى مشتلة قنيني بحجرة النص أن الوقاية الصحية تمثل إحدى الحلقات الأساسية في بناء غابات أكثر قدرة على الاستمرار، بما يخدم حماية التربة والتنوع البيولوجي وتحسين البيئة وتعزيز قدرة الغطاء الغابي على مواجهة الضغوط المناخية.

الفلاحـــــة و الإقتصاد في العالم
Agrobusiness in the world

العربي الجديد
20سبتمبر 2026

لتهجين يحصّن أبقار الصومال من الجفاف... وسلالات مهجنة لزيادة إنتاج الحليب محلياً

مقديشوالشافعي أبتدون

يدفع توالي موجات الجفاف واضطراب مواسم الأمطار مربي المواشي في الصومال إلى البحث عن أنظمة إنتاج أكثر استقراراً، في وقت تعتمد فيه البلاد على واردات منتجات الحليب، رغم امتلاكها واحدة من أكبر الثروات الحيوانية في المنطقة. وبدأ مستثمرون في قطاع تربية المواشي إنشاء حظائر مخصصة للأبقار المحلية واستيراد سلالات أوروبية مرتفعة الإنتاج، بهدف زيادة كميات الحليب واللحوم المعروضة في السوق المحلية. لكن صعوبة تكيف الأبقار الأوروبية مع الحرارة والأمراض دفعت بعض المربين إلى تجربة تهجينها مع السلالات الصومالية. ومن بين هؤلاء سهل عبد الله، وهو صومالي ستيني عاد من كندا وأنشأ قبل عشرة أعوام مشروعاً لتربية الأبقار خارج العاصمة مقديشو. وتضم مزرعته حالياً 35 بقرة ونحو 100 رأس من الأغنام، إلى جانب منشآت لتوفير المياه والأعلاف ورعاية الحيوانات.

وقال عبد الله لـ"العربي الجديد"، خلال جولة داخل المزرعة، إن تغير المناخ جعل استمرار نموذج الرعي التقليدي أصعب، بعدما تراجعت قدرة المربين على توقع مواعيد هطول الأمطار وكمياتها. ويعتمد الصومال على موسمين رئيسيين للأمطار، هما موسم "غو" الذي يمتد عادة من إبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران، وموسم "دير" الأقصر بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول، وتتخللهما فترتان جافتان. لكن البلاد تعرضت خلال السنوات الماضية لموجات جفاف متلاحقة أضعفت المراعي ورفعت تكاليف تربية الحيوانات. ويرى عبد الله أن المشكلة لم تعد مرتبطة بجفاف موسمي عابر، بل بتغير طويل الأمد في الظروف المناخية، ما يتطلب الانتقال تدريجياً من الاعتماد الكامل على المراعي الطبيعية إلى أنظمة منظمة لتغذية المواشي وإدارة المياه.

وبحسب تقديرات عبد الله، يأتي نحو 80% من الحليب ومنتجاته المستهلكة في البلاد من الخارج، في مفارقة تجعل الصومال يصدر المواشي الحية إلى الأسواق الإقليمية، بينما يستورد منتجات الألبان لتلبية جانب كبير من الطلب المحلي. وكان تقليص هذه الفجوة من دوافع إطلاق مشروعه، الذي لا يستهدف زيادة إنتاج الأبقار فقط، بل تطوير نموذج يستطيع الاستمرار خلال فترات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، بدلاً من تراجع الإنتاج كلما انخفضت الأمطار ونضبت المراعي.

التهجين يرفع الإنتاجية

يركز عبد الله على تهجين الأبقار المحلية بسلالات أوروبية مرتفعة الإنتاج، بهدف الجمع بين قدرة السلالات الصومالية على تحمل الحرارة والظروف المحلية، وارتفاع إنتاج السلالات الأوروبية من الحليب. وقال إن بعض الأبقار الأوروبية تستطيع إنتاج ما بين 37 و40 ليتراً من الحليب يومياً في الظروف المناسبة، لكنها تواجه صعوبة في التكيف مع البيئة الصومالية بسبب الحرارة واحتياجاتها المرتفعة من المياه والأعلاف، إلى جانب حساسيتها تجاه القراد وبعض الأمراض. وأضاف أن إنتاج البقرة الصومالية المحلية يراوح، وفق تقديراته، بين أربعة وثمانية ليترات يومياً، بينما يمكن للبقرة المهجنة أن تنتج بين 18 و25 ليترا.

الجفاف والأوبئة يفاقمان معاناة مربي الماشية في الصومال

ويرى أن هذه النتيجة تجعل الأبقار المهجنة أكثر ملاءمة من استيراد السلالات الأوروبية وتربيتها بصورة مباشرة، خصوصاً بالنسبة إلى المربين الذين لا يمتلكون الموارد اللازمة لتوفير أنظمة تبريد ورعاية مرتفعة التكلفة. ويهدف المشروع إلى إنتاج سلالة تجمع بين تحمّل الحرارة والأمراض المحلية وتحقيق إنتاج أعلى من الأبقار الصومالية، بما يسمح بتطبيق النموذج في مزارع أخرى، بما فيها المشروعات الصغيرة التي يديرها مربون محدودو الدخل. ولا يقتصر المشروع على تحسين السلالات، بل يشمل تغيير طريقة إدارة القطيع وتوفير احتياجاته من الغذاء والمياه. فبدلاً من انتقال الحيوانات لمسافات طويلة بحثاً عن المراعي، يعتمد النموذج على تربيتها في مواقع مجهزة وتخزين الأعلاف والمياه قبل حلول فترات الجفاف.

وقال عبد الله إن حفر الآبار وتكوين مخزون من الأعلاف يتيحان توفير احتياجات الحيوانات طوال العام، سواء عبر زراعة الأعلاف مباشرة أو تخزين كميات تستخدم عند تراجع المراعي. ويختلف هذا الأسلوب عن نموذج الرعي التقليدي الذي يرتفع فيه إنتاج الحليب بعد هطول الأمطار، ثم ينخفض مع بداية الجفاف. ويستهدف النظام المقترح تقليل هذه التقلبات والحفاظ على مستوى أكثر استقراراً من الإنتاج والدخل.

التكيف مع المناخ

يعكس المشروع تحولاً أوسع في قطاع الثروة الحيوانية من الاعتماد على المراعي الطبيعية إلى نموذج يحتاج إلى استثمارات في الآبار والأعلاف والحظائر والرعاية البيطرية وتحسين السلالات. ويرى عبد الله أن استمرار موجات الجفاف وزيادة تقلب الأمطار يجعلان هذه الاستثمارات أكثر ضرورة، لأن الاعتماد على الرعي وحده يؤدي إلى تراجع الإنتاج وارتفاع معدلات نفوق الحيوانات عند امتداد فترات الجفاف. ويعمل المشروع حالياً على إنتاج أبقار مهجنة من خلال التلقيح الاصطناعي. ويتوقع عبد الله ولادة إحدى الأبقار خلال أسبوع، فيما ينتظر أن تلد نحو 80% من أبقار المشروع في إبريل/ نيسان 2027.

ولا يستهدف المشروع الوصول إلى أعلى إنتاج ممكن من الحليب، بل تحقيق توازن بين الإنتاجية والقدرة على التكيف والتكلفة. فالسلالة الأوروبية قد تحقق إنتاجاً مرتفعاً، لكن الحفاظ عليه في بيئة حارة يتطلب موارد لا تتوفّر لجميع المربين. ويراهن عبد الله على نموذج متوسط الإنتاج وأكثر قدرة على الاستمرار، معتبراً أن إنتاج ما بين 18 و25 ليتراً يومياً من البقرة المهجنة قد يكون أجدى من الاعتماد الكامل على السلالات الأوروبية أو الاكتفاء بالأبقار المحلية منخفضة الإنتاج. وبذلك، لا يقدم المشروع التهجين وسيلة لزيادة كميات الحليب فحسب، بل جزءاً من محاولة لإعادة بناء النموذج الاقتصادي لتربية المواشي، بما يرفع الإنتاجية ويحد من مخاطر الجفاف ويحسن استقرار الإمدادات الغذائية.

الفيضانات تدفع مئات الأسر الزراعية في جنوب الصومال إلى الجوع

خفض نفوق المواليد

من جهته، قال عبد الرزاق عبد الله إن الانتقال إلى نظام حديث لإدارة الثروة الحيوانية يمكن أن يرفع معدلات بقاء الماشية ويزيد العائد التجاري، مشيراً إلى أن الرعاية الصحية والتطعيم المنتظم والتغذية المنظمة قد تخفض نفوق المواليد الجدد بنسبة تصل إلى 80%. وأوضح أن توفير الأعلاف والمياه داخل حظائر واسعة ومنظمة يحد من استنزاف طاقة الحيوانات نتيجة قطع مسافات طويلة بحثاً عن المراعي، وهو نمط يزداد خلال فترات الجفاف. وأضاف أن هذه الرحلات تؤدي إلى هزال الحيوانات وتراجع إنتاج الحليب أو توقفه، فضلاً عن ارتفاع نفوق الإبل والأبقار والماعز.

ويرى عبد الله أن تطبيق النظام الحديث يمكن أن يوفر، في حال توفُّر الموارد المناسبة، ملاذاً لقطيع يراوح بين 100 و200 رأس خلال موجات الجفاف. واشترط لنجاح النموذج توفير أرض مقسمة إلى مناطق للرعي بالتناوب، بما يسمح للتربة والغطاء النباتي بالتعافي، إلى جانب حفر آبار أرتوازية وإنشاء مستودعات لتخزين الأعلاف والتبن. لكن توسيع التجربة يظل مرتبطاً بقدرة المربين على تحمّل كلفة الآبار والأعلاف والرعاية البيطرية والتلقيح الاصطناعي، إضافة إلى الحاجة لاختبار إنتاج الأبقار المهجنة وقدرتها على مقاومة الحرارة والأمراض على مدى زمني أطول.